العدد (2126) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

أبو جـواد

■ إحسان شمران الياسري

(أبو جواد) مثل بعض سياسيي هذه الأيام، لا تعرف متى يصدق، ومتى يكذب، ومتى يلتزم بوعد أو يؤدي ديناً.. أكثر من هذا، ظهر أحدهم يوم أمس أمام مراسلي الفضائيات وقال متحدياً كل ضمير أو عقل: أتحدى كل من يدّعي شيئاً على منتسبي وزارة (...) الذي يشهد العالم لهم بالعمل المهني وبمحاربة الفساد وأن الوزارة (في عهدي) انجزت كل برامجها وزادت عليها.. وأبو جواد مثل الوزير السابق، فإذا كنت أقرضته مبلغاً من المال، وقال عندما كان يحاول إقناعك بإقراضه (مولاي.. وجدك فد يومين وتجيك الفلوس.. ومو بس الفلوس.. وياهن بوسة مني).. لان استرجاع المبلغ يمر عبر سلسلة طويلة من الإجراءات والاتصالات الهاتفية والشخصية وتوصية أم جواد وولده الآخر (عواد)، وشقيقه ناظم، ثم فاهم، ثم غانم..

وعليك ان تراقب تحركاته لكي ترصده وتوقفه وتعاتبه (ليش ولك كويظم، هذا جزائي، مع الأسف، ما راح تتكرر هاي السالفة!!).

وقصة كاظم معروفة في الكوت، فهو أستاذ في الإقناع، وما عليك إلا أن تكون في طريقه، وعندها يقنعك بمشاركته في مقاولة وهمية، أو في شراء سيارة (بنص سعر السوق!!)، وفي تخويله صلاحية جمع ديونك من الآخرين!!.

ويوم عثر عليه سيد حامد بعد بحث طويل في الحي الصناعي في الكوت، وكان يسير خلف سيارته مباشرة في الشارع.. أراد حامد (أمام مجموعة من أصحابه في السيارة) أن يختبر مصداقيته.. فاتصل به بالهاتف النقال:

-أبو جواد خويه الله يساعدك..

وجاء الصوت من الجانب الآخر.

مولاي.. خادمك.. آنه فد ساعتين وأجي بخدمتك..

وسأل حامد المتربص بالصدوق!..

- ليش أنت وين هسه أبو جواد؟!

وأجاب صاحبنا:

- آنه هسه بالعزيزية، وقوات الطوارئ كاطعين الطريق!!

وعندها انحرف أبو جواد بالسيارة ووقف أمام المطعم ونزل من السيارة والهاتف على أذنه، وأكمل.. تامر شي مولاي؟..

- لا والله أبو جواد.. بس فد نفر كباب على روح المرحوم والدك!!

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الفساد وحكّام الدول العربية

كاظم حبيب

حين يقرأ الإنسان التقارير المنشورة عن الفساد في مصر يشعر بالغثيان ويحزه الألم الشديد على حالة الغالبية العظمى من عائلات الشعب المصري البائسة التي كانت وما تزال تنام الليل على بطون خاوية ويموت الأطفال بأعمار مختلفة بسبب سوء التغذية وكذا الشيوخ والمرضى بسبب نقص العلاج وعدم اهتمام المستشفيات الحكومية بالفقراء من الناس. وكان الرئيس المصري يقسم أغلظ الإيمان أنه لم يأخذ قرشاً واحداً من مال الشعب معه حين تنحى مجبراً عن رئاسة الجمهورية وتحت ضغط المنتفضين في ميدان التحرير وعموم مصر وراح يقضي فترة "استجمام" وكأنه الرئيس الفعلي لمصر في شرم الشيخ وقبل أن يتمارض ويرقد في المستشفى لينجو من الاعتقال في سجن ما مع ولديه على ذمة التحقيق. وأكثر من مرة أكد أنه حين يموت سوف يكون نظيف اليدين والضمير عند ملاقاة ربه! ولم يكتف بذلك إذ أرسل الدكتور محمد حمودة محاميه السابق ليصرح مكلفاً منه بـ"أن الرئيس السابق لا يملك جنيها واحدا داخل مصر أو خارجها، وليست لديه عقارات أو ممتلكات أو أصول مالية باسمه داخل مصر أو خارجها" (راجع موقع "الشارع المصري"،أخذ المقتطف في ٢٠١١/٥/٤). ولكن ألا تتحدث الحقائق والوقائع لغة أخرى غير تلك التصريحات؟

نشرت الصحيفة الألمانية برلينر تسايتون بتاريخ ٢٠١١/٥/٤ معلومة نقلتها وكالة الأنباء الألمانية نقلاً عن المصادر السويسرية جاء فيها إن محمد حسني مبارك يملك ثروة قدرها ٤١٠ ملايين فرانك سويسري وهي أموال جرى تجميدها من جانب الدولة السويسرية. وعدا عن ذلك تنشر الصحف المصرية يومياً أخباراً جديدة عن أموال مبارك وأفراد عائلته في البنوك المصرية وعن عدد العقارات التي تملكها العائلة بكل أفرادها،وخاصة مبارك وجمال وعلاء،والتي هي لم تأت من عرق جبين أفراد هذه العائلة،بل هي من عرق جبين شعب مصر كله وخاصة الفئات الكادحة والمنتجة للخيرات المادية والتي لم تذق طعم ما أنتجته،بل عانت مرارة الحرمان والفاقة والعيش في المقابر وما بين القبور.

الأسئلة التي تؤرق الناس في مصر والعالم العربي هي: هل كان هذا الحاكم بأمره يحب ويحترم شعبه ويحنو عليه ويبعد عنه الجوع والحرمان والشر،أم كان لصاً وقاسياً على شعبه؟ وهل احترم هذا الرجل يوماً القسم الذي نطق به حين أصبح رئيساً للجمهورية أم خانه منذ سنوات طويلة؟ وهل يملك هذا الرجل إلهاً يخشاه أم أن إلهه كان وسيبقى المال،والمال الحرام؟ والإجابة معروفة وقد ترددت في هتافات وشعارات المتظاهرين في جميع أنحاء مصر وما زال الشعب يرددها ويطالب بمحاكمته وأفراد عائلته.

ما كان في مقدوري أن أتحدث بهذه الصورة لولا ما تنشره الأخبار الموثقة عن ثروة حسني مبارك.

أما القذافي فأمره معروف حين سحب قبل فترة وجيزة المليارات من البنوك السويسرية بسبب ما جرى لابنه هناك. ومع ذلك فهو يملك حالياً ٣٦٠ مليون فرانك سويسري ما تزال في البنوك السويسرية والتي هي الأخرى جمدت بقرار من الحكومة السويسرية. (راجع: برلينر تسايتون. مصدر سابق).

وإذا انتقلنا إلى المملكة العربية السعودية فحدث ولا حرج. فجزء مهم من النفط الخام في المملكة موزع على شكل حصص لأفراد العائلة المالكة السعودية من الأبناء المباشرين للملك عبد العزيز آل سعود. وهم يتعاملون مع ثروة البلاد وكأنها ملك العائلة لا غير. تشير الموسوعة الحرة إلى إن ثروة آل سعود الشخصية تصل الآن إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي (أي ١٠٠٠ مليار $)،وهو يعادل ضعف الناتج المحلي الإجمالي السنوي للسعودية تقريباً. (راجع: International. Monetary Fund Saudi Arabia وُصل لهذا المسار في ٢٠١٠-٢١). يقوم الحكم بتوزيع نسبة من أموال الشعب على أفراد العائلة السعودية المتكاثرة بصورة شهرية تتراوح بين ٨٠٠ دولار لأبعد فرد من حيث القرابة للعائلة وبين ٢٠٠٠٠٠ - ٢٧٠٠٠٠ دولار أمريكي لأحفاد وأحفاد أحفاد عبد العزيز آل سعود. (راجع: مخصصات آل سعود،مجلة الحجاز،راجع أيضاً). كما نشر بأن ستة أمراء يصل مصروفهم السنوي إلى حوالي ١٠ مليارات دولار أمريكي. (المصدر السابق نفسه).

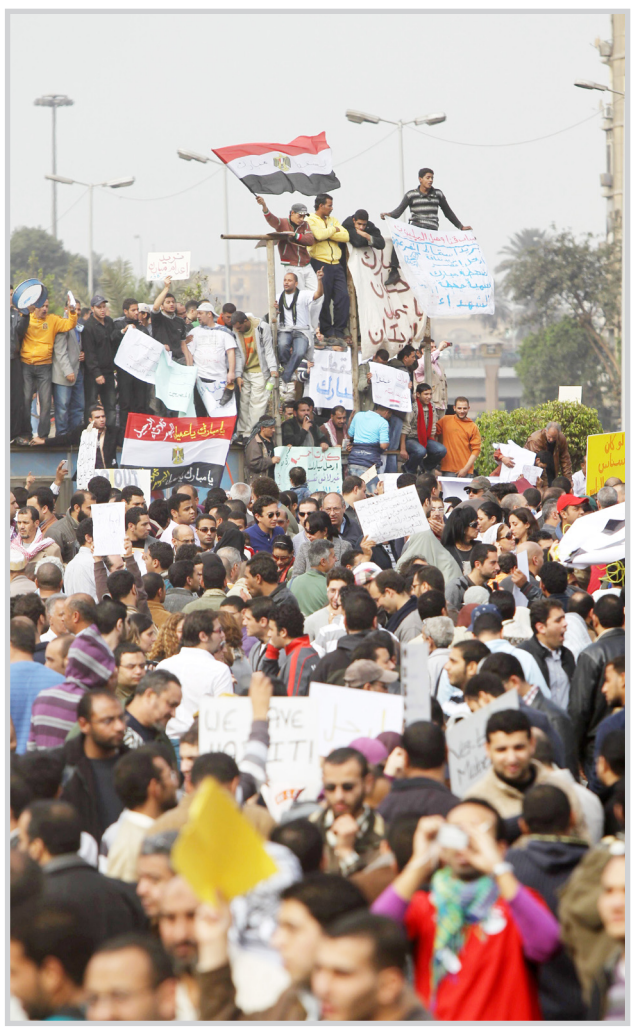

ولسنا بحاجة إلى المرور على واقع النهب المالي من جانب حكام هذه الدول ووضعها في حساباتهم وحيث تعيش شعوبهم تحت وطأة مظالمهم،إذ إنها لا تختلف بقليل أو كثير ومنهم بشار الأسد وعمر البشير..الخ. ولكن كيف هو حال حكام العراق،وهل يختلفون عن واقع الدول العربية؟

كان الفساد المالي واحداً من أبرز سمات النظام الاستبدادي الصدامي في العراق وعلى امتداد حكم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي لم تشارك فيه الفئة الحاكمة فحسب بل والقيادتان القطرية والقومية لهذا الحزب وكثرة من كوادره المدنية والعسكرية والحاشية المحيطة بالدكتاتور المقبور. وكان الحكام في البداية يتسترون بمختلف السبل على نهب المال العام. ولكن لم يعد القائد الضرورة يحتاج لهذه السرية في السيطرة على المال العام،فالنفط نفطه والمال ماله وهو الذي يتصدق على الشعب بفتات الموائد،إذ أصبح النهب علناً منذ أن بدأ "قائد الأمة العربية المغوار صدام حسين!" يسيطر على نسبة ٥٪ من حصة كولبنكيان من الإيراد السنوي لصادرات النفط العراقي،إضافة إلى العمولات التي كانت تدفع عن مبيعات النفط ومشتريات الأسلحة وغيرها لأفراد الفئة الحاكمة والحزب. وفي أعقاب الحرب العراقية الإيرانية،ومن ثم حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت أصبح الفساد المالي نظاماً فاعلاً وشاملاً في العراق. وكان النظام يقوم بين فترة وأخرى بإعدام عدد من التجار المزاحمين لأبناء الفئة الحاكمة العاملين في هذه المجالات للخلاص منهم بتهمة الفساد المالي أو تهريب الأموال أو الارتشاء للتغطية على بقية الحالات التي شملت أنحاء البلاد كافة.

ولكن هل تغير هذا الوضع الفاسد بعد سقوط النظام؟ كل الدلائل تؤكد عكس ذلك،تؤكد تكريس وترسيخ الفساد المالي والإداري في العراق. لقد أتحفتنا الإدارة الأمريكية، التي قضت على صدام حسين بحاكم مستبد بأمره من جهة ومتهم بالتصرف واختفاء مليارات من المال العراقي من جهة أخرى. نشرت جريدة المدى ما يأتي: "جاء عن "مصدر رفض الكشف عن اسمه في تصريح خص به "المدى" إن الحاكم المدني بول بريمر متهم الآن بقضيتين، الأولى تتعلق بتصرفه في صندوق تنمية العراق، فضلا عن اتهامه باختفاء ٨ مليارات دولار والتي كانت من ضمن ٥٠ ملياراً خصصتها الولايات المتحدة لإقامة المشاريع للعراق. (راجع: المدى،٥م٢٠٠١/٥). ولعبت الشركات الأجنبية والمؤسسات الأمنية الأمريكية الخاصة التي استخدمت في العراق دوراً كبيراً في توسيع ونشر الفساد المالي في العراق،إضافة إلى غالبية الشركات العاملة في العراق التي تأخذ مقاولة لتبيعها من جهة أخرى لتنتهي بآخر مقاول ينفذ المقاولة بأقل من عشر وأحياناً ربع المبلغ المخصص للمقاولة. وعلينا أن نتوقع سوء التنفيذ وانتفاء وجود المواصفات الأساسية التي وضعت في نص الاتفاق. ومن خلال الرشوة يسكت المراقب والمشرف على النوعية من تسجيل ملاحظاته على عدم مطابقة المشروع المنجز مع شروط ومضمون الاتفاق.

لقد كانت فرحة الشعب العراقي كبيرة جداً بسقوط النظام البعثي المستبد ورأسه صدام حسين وتوقع الكثير من الناس أن الفساد سينتهي مع انتهاء النظام الفاسد. ولكن المجتمع العراقي بأغلبيته يعيش اليوم إحباطاً حقيقياً من جراء استمرار الفساد المالي وتفاقمه وهذا لا يمنع من وجود مجموعة من الشخصيات والأفراد الذين يتسمون بنظافة اليدين والضمير ويرفضون الإساءة لنضالهم وتاريخهم والمبادئ التي يحملونها أو للقضاء العراقي.

فالعراق مبتلى اليوم بفساد مالي وإداري عام وشامل وسائد في سائر أنحاء البلاد،بحيث أصبح الفاسدون لا يستحون من وسمهم بالفاسدين أو المشاركين فيه بوجه من الوجوه،إذ إنهم يجدونه في كل مكان وفي جميع المستويات،وبالتالي لا يعتقدون بقدرة أحد على محاسبتهم،فالكل مشارك في الفساد،فلَمَ الخشية .. هكذا نشأت صورة واضحةً لدى الناس وسجلت حقيقة أن العراق يحتل المرتبة الأولى على الصعيد العالمي على صعيد الفساد المالي والإداري. وهذا المركز يحتله العراق منذ سنوات بسبب حجم الفساد المالي وكثرة الأموال المستخدمة في الإفساد ونهب المال العام والمساعدات التي تصل إلى البلاد واتساع قاعدة المشاركين فيه.

إن الفساد العام والشامل لا يعبر عن ظاهرة سطحية سرعان ما تنتهي وتغيب عن واقع العراق،إنها تشكل اليوم جزءاً عضوياً من بنية النظام القائم،جزءاً من أزمته البنيوية،وجزءاً مكملاً لنظام المحاصصة الطائفية من جهة،ومساعداً فعالاً ومنشطاً لاستمرار الإرهاب في العراق من جهة أخرى. فالقوى الموجهة للعمليات الإرهابية بحاجة ماسة إلى الفساد لتتمكن من خلاله شراء الذمم وتنشيط الأتباع لتنفيذ العمليات الإرهابية،سواء أكانت بالتفجيرات أم بالاغتيالات باستخدام كواتم الصوت المنتشرة حالياً في البلاد،وبالتالي إشاعة الفوضى لخدمة أغراضها الدنيئة.

إن الشعب لن يسكن عن سرقة ماله ولقمة عيشه،بل سيبقى يطالب بالتغيير الفعلي المطلوب،وحين لا يجد أعمالاً فعلية بهذا الاتجاه،سيجبره الحكام على رفع مستوى مطالبه المشروعة ليمس لا الحكومة وحدها بل النظام نفسه،وهي المسألة التي يفترض أن يفهمها حكام العراق الجدد. ويتمنى الإنسان أنهم لم ينسوا أنهم كانوا يوماً في المعارضة ورفعوا شعارات ضد النظام الدموي البعثي هي مماثلة لما يرفعها شعب العراق حالياً.

حديقة من غير سياج

د. عبد الله المدني

كتب الصديق والزميل الأستاذ حازم صاغية مؤخرا في صحيفة "الحياة" عموداً استوقفتني فيه فقرة محددة نصها هو "بنى النظام ...حديقة من دون سياج، وهذا عيب الديمقراطيات في بيئة غير ديمقراطية". وهذه الفقرة وحدها تصلح مدخلا للرد على السؤال الأزلي القائل "لماذا نجحت الديمقراطية وترسخت في الدول المتقدمة، فيما حدث العكس في الدول النامية؟".

صحيح أن دولا نامية كثيرة عمدت منذ استقلالها إلى بناء المؤسسات الديمقراطية، إما لمجرد التشبه بالدول المتقدمة، أو إيمانا من قادتها بأن ذلك هو السبيل الأمثل لتحقيق التقدم والرخاء والاستقرار. غير أن الصحيح أيضا هو أن جُل تلك الدول النامية لم تواكب عملها ذاك بتأسيس البيئة الديمقراطية، ونشر متلازمة الديمقراطية ألا وهو الفكر العلماني، فصارت ديمقراطياتها مجرد حدائق من غير سياج يحمي ما بداخلها من ورود وأزهار جميلة، على نحو ما أراد الزميل "صاغية" توصيله.

وبكلام آخر صارت الديمقراطية في تلك الأقطار عبارة عن هياكل هشة أو مجرد انتخابات تجري كل عدة أعوام، وبرلمانات صورية، وإعلام مناور، ودكاكين حزبية وجماهير تتشدق بالديمقراطية فيما هي على أتم الاستعداد للانقضاض عليها والإمساك بخناق خصومها في أول فرصة سانحة تحت هذه الذريعة أو تلك. وبمعنى أدق لم تصاحب عملية "الديمقراطية" في تلك المجتمعات زرع ثقافة ديمقراطية يقدس الفرد والمجتمع مفرداتها ومفاهيمها، ويضحون من أجل الذود عنها، ويحتكمون إليها في سلوكياتهم ومبادراتهم وحراكهم، وهو ما فعلته المجتمعات المتقدمة في أوروبا من خلال عملية تراكمية استغرقت حقبا زمنية طويلة، وانخرطت فيها أجيال متعاقبة حتى انتصر العقل على النقل، وتراجع دور الإملاء الكنسي لصالح التفكير المنطقي، وبالتالي أينعت وأزهرت مفاهيم الحرية، والتعددية، والتداول السلمي للسلطة، والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، واحترام الأقليات الدينية والعرقية والثقافية، كخيار راسخ في وجدان الجماهير بمكوناته المختلفة لا يزاحمه أي خيار آخر.

وكي نكون منصفين، وكيلا يُفهم من كلامنا هذا إننا نروج لنظرية "أن الديمقراطية لا تصلح إلا حيث توجد الأعين الزرقاء والبشرة البيضاء والشعر الأشقر والثقافة الأنغلوسكسونية"، فإننا سنتطرق في هذه العجالة إلى الديمقراطية الهندية كمثال يُسقط تلك النظرية ويدحضها، ويثبت أن الديمقراطية مثلما هي صالحة للعالم الأول، فإنها أيضا صالحة للعالم الثالث، فقط لو تشربت مجتمعات العالم الأخير مفاهيمها على مدى زمني طويل بحيث تتحول من شعار إلى ممارسة يومية ابتداء من المنزل والمدرسة ومكان العمل، وانتهاء بأجهزة الدولة والأحزاب.

فالهند - كما يعرف الجميع - تطلعت إلى الديمقراطية بشكلها وأطرها الغربية منذ بواكير حركتها الاستقلالية، حينما سمح المستعمر البريطاني للهنود باستعارة وتجربة بعض صور ديمقراطيته العريقة. هنا لعب زعماء حركة الاستقلال الأوائل - من أولئك الذين درسوا وعاشوا في بريطانيا أو تجولوا في أوروبا في القرن التاسع عشر، وخاضوا هناك معارك عصف فكري مع أساطين الفكر الديمقراطي الليبرالي العلماني - دورا حاسما في ترسيخ مفاهيم الديمقراطية في عقول المجتمع (أفرادا وجماعات وأحزاباً وأطيافا)، ووضع اللبنات الأولى لما سوف يُعرف لاحقا بكبرى ديمقراطيات العالم. وهكذا لم تضع البلاد أرجلها على عتبة الاستقلال في عام ١٩٤٧ إلا وكانت هناك بيئة مهيأة للديمقراطية، سياجها جماهير لئن اختلفت توجهات السياسية والثقافية، وتباينت طموحاتها وأحلامها، فإنها التقت على هدف الذود عن الخيار الديمقراطي المدعوم بثلاث دعامات أساسية هي الليبرالية والعلمانية والفيدرالية. وفي ظل بيئة كهذه كان من المحال ظهور ونجاح أية محاولة انقلابية يقودها العسكر للاستيلاء على السلطة أو فرض إرادتهم على المؤسسات الدستورية، على نحو ما حدث في أقطار عالمثالثية عديدة بُعيد استقلالها. وبمرور الزمن ازدهرت الديمقراطية الهندية وترسخت أوتادها في الأرض، ومعها وجد العسكر أنفسهم خاضعين لإرادة السلطة المدنية، يتلقون الأوامر منها بدلا من إملاء الأوامر عليها، ومعها وجدت الأقليات فضاء لنيل حقوق مشابهة ومتساوية مع حقوق الأكثرية.

ولعل أحد أهم تجليات مناعة الديمقراطية الهندية وترسخها وصمودها أمام العواصف في السنوات الأخيرة هو قبول الهندوس الذين يشكلون الغالبية العظمى من عدد السكان وبنسبة تزيد على ٨٠ بالمئة بوجود أهم ثلاث سلطات في الدولة (رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، وزعامة الحزب الحاكم) في أيدي شخصيات تنتمي إلى الأقليات المسلمة والسيخية والمسيحية على التوالي. والتجلي الثاني يتمثل في موقف المسلمين الهنود الذين لا يشكلون أكثر من ١٥ بالمئة من عدد السكان. فهؤلاء، على الرغم من كل ما قيل ويقال عن التمييز ضدهم، أظهروا ولاء تاما لبلادهم ونظامهم الديمقراطي وما حققه لهم من مكتسبات وحريات يفتقدها إخوتهم في العقيدة والثقافة من أبناء باكستان.

والأخيرة - بطبيعة الحال - لم تنجح في محاكاة النموذج الهندي بالرغم من تعرّف مؤسسها "القائد الأعظم" محمد علي جناح على الديمقراطية الغربية وتشربه للمفاهيم العلمانية والليبرالية زمن دراسته للحقوق في الجامعات البريطانية في القرن ١٩ . وربما لو أن العمر طال به لكان فعل الكثير في هذا الاتجاه بفعل ما كان يتحلى به من كاريزما واحترام وثقافة واسعة. لكن غيابه المفاجئ عن الساحة في وقت كانت المجتمعات الباكستانية لا تزال فيه أسيرة للمفاهيم القبلية والجهوية والعصبية والطائفية المقيتة حال دون بناء السياج المطلوب ممثلا في جماهير مؤمنة إيمانا عميقا وصحيا بالمفاهيم الديمقراطية، بل أنه سهل الطريق أمام العسكر للقفز إلى السلطة، ومن ثم قيادة البلاد بعيدا عما تمنى لها مؤسسها. وهكذا راحت باكستان تراوح مكانها ما بين شكلين من الأنظمة: ديكتاتورية عسكرية صارمة أو نظام ديمقراطي مشوه وضعيف، الأمر الذي دفع ثمنه المواطن البسيط الحالم بالأمن والاستقرار والتنمية الحقيقية.

ولعل ما حدث في باكستان يشبه ما حدث في عالمنا العربي إلى حد بعيد. فالحكومات الاستقلالية الأولى في مصر والعراق وسوريا لئن أخذت على عاتقها تبني الديمقراطية الغربية كنهج، وقطعت شوطا لا بأس به في مجال بناء الهياكل الديمقراطية وما يتفرع منها من دستور وانتخابات وبرلمان وصحافة حرة وتعددية حزبية واقتصاد مفتوح، فإنها لم تسيج تلك الحدائق الغناء بسياج منيع قوامه جماهير متشربة بالفكر الديمقراطي العلماني، و بيئة مؤمنة بها كخيار لا يعلوه خيار آخر، وساسة مستعدون للذود عنه بكل الوسائل. فكانت النتيجة أن سهُل اقتحام تلك الحدائق، وإتلاف ما بها، والحيلولة دون انتشار أريجها الفواح، من قبل من لا يؤمنون بالديمقراطية - وإن تظاهروا خلافا لذلك - من حركات شعوبية وأحزاب راديكالية وجماعات ثورية ورموز سياسية بائسة من أولئك الذين استندوا إلى أنصاف المتعلمين وأبناء الريف وأصحاب العصبيات القبلية والفئوية بهدف ترييف المدينة أولا واختراق المؤسسة العسكرية ثانيا، وصولا إلى الإمساك بالسلطة في جنح الظلام فتأسيس أنظمة الحزب الواحد القامع لما دونه من أحزاب وأفكار وتطلعات.

أهمية الوثائق الورقية والحفاظ عليها

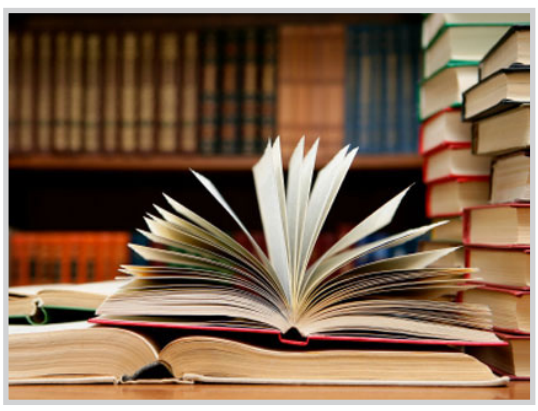

صبيح الحافظ

قد يتصور البعض ان استخدام التقنيات الحديثة في مجال المعلومات مثل معدات التصوير الدقيق (المايكر وفيلم) أو الأقراص المغنطة في الحاسبات الالكترونية يمكن ان يقضي نهائياً على الأشكال الورقية للوثائق ، وهذا التصور لا يمكن ان يكون صحيحاً في كل الأحوال ، فالوثيقة الورقية تمتلك خواص ومميزات تجعل من الضروري الاحتفاظ بها لفترة زمنية قصيرة كانت أو طويلة ، فلا يمكن في أي نظام للتوثيق ان يقضي نهائياً على الورق مهما كانت الأساليب والتقنيات المستخدمة في مجاله ، وكل ما نصبو إليه من استخدام أساليب الحفظ غير التقليدية هو ان نحول الوثيقة الورقية بعد ان يتم أنشاؤها إلى وسيط آخر من الوسائط غير التقليدية كالصور المصغرة او الأشرطة أو الأقراص المغنطة لحفظها،على أننا في معظم الأحوال نكون مجبرين لإعادة الوثيقة إلى الصورة الورقية مرة أخرى عند تداولها أو عند إجراء المعاملات المختلفة عليها ، فإننا نعلم ان الصور المصغرة كوعاء حامل للمعلومات يمكن ان تقرأ ما به باستخدام أجهزة عرض خاصة تعرف بأجهزة القراءة ، ولكننا لا نستطيع ان نجري المعاملات المختلفة على الوثائق وخصوصاً تلك المعاملات التي تحتاج بالضرورة إلى وضع هوامش او تأشيرات إلا إذا حولنا الوثيقة مرة أخرى إلى صورتها الورقية.

وكذلك الحال بالنسبة للحاسبات الالكترونية فلا يستطيع الإنسان ان يقرأ ما هو مسجل على الوسائط المغناطيسية إلا بعد ان يقوم الحاسب بطباعة ما في الوسيط المغناطيسي على نسخ ورقية أو بعد ان يعرضها على شاشة تلفزيونية ، والأخيرة لا تفيد ألا في حالات ضيقة وفي إعطاء نتائج محددة ، ولكن الصورة الورقية المتماثلة في مخرجات الحاسبات الالكترونية تعتبر من الوثائق المهمة التي يلزم الاحتفاظ بها لفترة زمنية قد تكون محددة وقد تكون طويلة طبقاً للمواقف المختلفة.

من هذا المنطلق نجد انه لا غنى لمؤسسة او منشأة ما عن الوثائق الورقية في مرحلة من مراحل تداول او حفظ المعلومات ، ومن هنا كان من الضروري توفير بعض المعدات التي تستخدم في حفظ الوثائق والمستندات الورقية خصوصاً وأننا نعلم ان قانون إتلاف الأوراق يحتم علينا في بعض الأحيان الاحتفاظ بالوثائق الورقية بالرغم من وجود(نفس الوثائق بأشكال أخرى مايكرو فلمية كانت او مغناطيسية).

وقد يظن القارئ أن أساليب حفظ الوثائق الورقية لم تطرأ عليها اية تطورات في هذا العصر ، ولكن الحقيقة انه قد استحدثت أساليب كثيرة ومعدات متطورة للغاية لحفظ الوثائق الورقية فإنه -كما بينا- وجود الوثائق على الصورة الورقية يكون دائماً قرينا لا يمكن استبعاده في مؤسسات الأرشيف ومراكز التوثيق او في بنوك المعلومات، عن الصور الأخرى التي توجد عليها الوثائق.

ولأهمية الحفاظ على الوثائق الورقية من التلف او التمزق من خلال تداولها ابتكرت بعض المعدات والوسائل الحديثة في حفظ وخزن الوثائق الورقية سأتناولها في موضوع لاحق.